المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

ورقة بحثية بعنوان:

التهديدات الاستراتيجية للأمن القومي الليبي وتحدي انجاز الاستحقاقات الوطنية

إعداد / د. خالد مسعود الباروني
عضو مقرر اللجنة العلمية بالمركز
القومي للبحوث والدراسات العلمية

مقدمة:

يمر... وطننا الغالي ليبيا بتحديات سياسية وأمنية ودولية أثر على مستويات الانجاز في ملفات المصالحة الوطنية والتعافي من الازمات وتوحيد المؤسسات وتحقيق الأمن والاستقرار في مختلف ربوع ليبيا، كما أثرت تلك التحديات على انجاز الاستحقاقات الوطنية وفي مقدمتها اجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة تمثل الارادة الوطنية، وحق تقرير الشعب لمصيره ومستقبل الأجيال القادمة.

هناك... عوامل عديدة شكلت محددات وعوائق نحو تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار والتنمية والمشاركة السياسية الفاعلة المستندة على قواعد وثوابت وطنية كركائز للأمن القومي الليبي، أبرزها:

1. التدخل الخارجي في الشأن الليبي بسبب عدم وجود قيادة وطنية موحدة على مستوى الدولة الليبية، مما تسبب في تعامل الاطراف الخارجية بمعايير مزدوجة مع الحكومات والمؤسسات المنقسمة.

2. عدم وجود رؤية استراتيجية وثوابت عمل تحكم السياسة الخارجية الليبية وتضبط المواقف تجاه الدول والحكومات الاقليمية والدولية وتعرف بالثوابت العليا للدولة الليبية وتبنى في إطارها المواقف والسياسات والتحركات الليبية اقليمياً ودولياً.

3. تنامي قدرة التشكيلات المسلحة على ابتزاز مؤسسات الدولة ومسؤوليها لكسب مغانم وثروات وميزانيات ومناصب مقابل توفير الحماية والبقاء والاستمرارية في المناصب السيادية على وجه الخصوص.

4. عدم شفافية التقارير المالية والنقدية والرقابية وافتقارها لقواعد بيانات حقيقية وشفافة ممكنة الوصول والتحقق من مدى الدقة والمصداقية في تلك التقارير.

5. بروز ظاهرة النزاعات المسلحة بين التشكيلات العسكرية والامنية خلق فجوة أمنية مكنت الاطراف الخارجية لمزيد من التدخل في الشأن الليبي بدعم تشكيلات للاستمرار والبقاء واقصاء وابعاد تشكيلات اخرى عن المشهد الليبي أو اضعاف قدرتها وتأثيرها على الأرض.

6. بيئة الاستثمار والانتاج بسبب تردي الاوضاع الأمنية شكل عنصر طرد لرؤوس الاموال والاستثمارات المحلية والاجنبية خارج اطار الاقتصاد الليبي، الامر الذي عطل القدرة الانتاجية والتجارية والاستثمارية للاقتصاد الليبي ما أدى إلى ضعف الانتاج والدخل والارتفاع المتزايد في اسعار السلع والخدمات، مما أثقل كاهل المواطن الليبي ووضعه في اطار دوامة البحث عن مصادر أخرى لتحسين الدخل على حساب الالتزام الوظيفي بالعمل وعلى حساب كفاءة وفاعلية مؤسسات الدولة، ما يفسر تزايد معدلات الجريمة المنظمة والتهريب والاتجار بالبشر وتجارة المخدرات والسطو المسلح وابتزاز مؤسسات الدولة وغيرها من الظواهر الاجرامية الهادفة لتحسين مستوى الدخل.

7. مؤسسة الامن القومي الليبي في ظل هشاشة الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية تواجه كثير من التحديات في اتجاه تنسيق جهود المؤسسات الاقتصادية والأمنية والشرطية والعسكرية وتوجيهها في اطار رؤية استراتيجية وبرامج وتكتيكات عملية وخطط طموحة لضمان تماسك مؤسسات الدولة ومعالجة ظاهرة انقسام وتأكل المؤسسات وتزايد معدلات الجريمة المنظمة، والعمل للحفاظ على خيرات وثروات ليبيا من العبث الداخلي والخارجي في اطار الثوابت العليا للأمن القومي الليبي وصون هيبة وسيادة الدولة الليبية.

8. سعي كثير الاطراف السياسية المتصارعة على السلطة لتحقيق مكاسب فئوية وجهوية وايدولوجية على حساب أمن واستقرار ليبيا والحفاظ على اللحمة الوطنية والنسيج الاجتماعي الليبي، بدعم اطراف خارجية الساعية لتعميق الخلافات والنزاعات مقابل تحقيق مكاسب استراتيجية لهم.

9. ضعف مستوى تطبيق معايير النزاهة والقدرة والاهلية على كثير من مسؤولي الدولة الليبية واقصاء كوادر الدولة الوطنيين والكفاءات والاحترافيين ابعاداً عن مراكز صنع القرار أو تهجيراً أو سجناً, ما ساهم في انتشار الفوضى الادارية والمالية والقرارات العبثية غير المدروسة في برنامج تخصيص وادارة مؤسسات وموارد الدولة الليبية، ما خلق حالة ظاهرة وملموسة من الاستياء والحنق

لدي المواطنين الليبيين وسلبيتهم وضعف استجابتهم لنداءات الاصلاح والتغيير لإنقاذ الدولة، وانجرار كثير منهم للتيارات المصلحية أو المؤدلجة أو المدعومة من الخارج والداعية للإصلاح والتغيير تحت شعارات مختلفة.

10. اتساع دائرة تأثير الاعلام الموجه الذي كرس قيم الكره والانتقام بين الاطياف السياسية والثقافية والاجتماعية للشعب الليبي، ما أدى إلى ضعف قدرة كثير من المواطنين على استيعاب والاستجابة للرسائل والقيم الوطنية الاصلاحية التي يتبناها بعض التيارات السياسية والقوى الوطنية الليبية، حيث أن ردود الافعال واستجابة المواطن لحقيقة الضخ الاعلامي المتنوع كانت استجابات وردود افعال عاطفية تعبر عن حالة ضعف الوعي السياسي والوطني لدى المواطن، وبالتالي تتشكل مواقف المواطنين وتتغير من حين لآخر وفق معطيات واجندة متصدري المشهد الاعلامي الليبي.

11. غياب ثقة المواطن ولفترة طويلة من الزمن بالمؤسسة الأمنية والشرطية والعسكرية التي عانت من ويلات النزاعات وسيطرة التشكيلات المسلحة عليها، الأمر الذي حذى بكثير من الشباب للانضمام للتشكيلات المسلحة لتوفير الحماية لهم أو لتحسين مستويات دخولهم أو لجني الثروات من جراء ابتزاز مؤسسات الدولة والمواطنين.

12. ضعف مستوى مخرجات برامج بناء القدرات وتأهيل وتدريب كوادر الدولة من الشباب في مؤسسات الدولة المختلفة وافتقارها لدراسات علمية معمقة من قبل الخبراء والمستشارين المحليين لتحديد الاحتياجات التدريبية الحقيقة لمؤسسات الدولة وما تتطلبها معايير سوق العمل وخلق فرص عمل حقيقية تساهم في التنمية وتحقيق الامن الاقتصادي والاجتماعي للدولة الليبية.

13. ضعف السيطرة على حدود ومنافذ الدولة الليبية ساهم في دخول الجماعات الاجرامية المتطرفة وتنامي واتساع نشاط جماعات التهريب والاتجار بالبشر والمخدرات، ما شكل عبئ على المؤسسة الشرطية والعسكرية في ظل الفراغ الأمني وانتشار التشكيلات المسلحة وتشتت الجهود بين مكافحة الهجرة غير الشرعية والتهريب وتأمين الحدود وبين تأمين مؤسسات الدولة والمواطن والشارع الليبي.

14. ضعف مستوى اهتمام المسؤولين وصناع القرار بنتائج البحوث والدراسات العلمية للمؤسسات التعليمية والمراكز البحثية والتي تتناول قضايا وتهديدات الأمن القومي الليبي بالتحليل والتقييم واستخلاص النتائج وتقديم الحلول في مختلف المجالات سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً ودفاعياً.

15. تباين مواقف المنظمات الدولية وتغيرها وتشكلها وفق مصالح استراتيجية للدول المتدخلة في الشأن الليبي عزز مستوى الانقسام المؤسساتي والسياسي والتشريعي دعماً لحكومات أو اطراف واقصاءً لأخرى، وما أن تتجه الأوضاع إلى الحل والتوافق بين الاطراف الليبية في اتجاه توحيد المؤسسات والاتفاق على التشريعات إلا ويحدث خرق خارجي يأزم الاوضاع من جديد ويعقدها ويسير بها لاتجاهات ومسارات أخرى واحيانا إلى التصعيد والنزاع المسلح في إطار إدارة الازمات وتعميقها وخلق مناخ وبيئة طاردة للاستقرار والاعمار والتفكير في خطط وبرامج طموحة للبناء والاعمار والتنمية وفرض الأمن والاستقرار.

16. حالة الانقسام السياسي والمؤسسي كرست ورسخت قيم عدم احترام دستورية وقرارات مؤسسة الدولة التشريعية والمؤسسات التنفيذية، فقوانين المؤسسة التشريعية وقراراتها تطبق على جزء من التراب الليبي ولا تطبق على الجزء الأخر، وسلطات المؤسسة العسكرية نافذة على جزء من التراب الليبي ولا تسري على الجزء الأخر، وكذلك الحال بالنسبة لقرارات وسلطات المؤسسات الشرطية والأمنية والاستخباراتية، مما تراجعت معه ثقة المواطنين في تلك المؤسسات كمؤسسات راعية وحامية للحقوق وضابطة ومنظمة للعلاقات بين المواطنين والدولة، والمواطنين فيما بينهم، وبين مؤسسات الدولة فيما بينها، ما خلق درجة عالية من الاستياء وضعف الولاء للدولة أو للمؤسسات وبالتالي انهيار قيم الوطنية والمواطنة ودخول المواطن في حالة اللامبالاة وضعف المشاركة السياسية والمجتمعية وانخفاض الانتاجية والاداء في العمل.

17. ضعف مستوى رقابة مؤسسات الدولة على الأداء والمصروفات مع الاستياء الشعبي وانخفاض مستوى معيشة المواطن حفز على الاتكالية واللامبالاة وضعف الانتاجية والاداء ومستوى الالتزام باللوائح والتشريعات المنظمة للعمل جعل من مؤسسات الدولة مؤسسات خيرية اجتماعية تقدم الرواتب دونما اعمال تنجز لصالح المؤسسات والدولة أمنياً وشرطياً واستخباراتياً واقتصادياً واجتماعياً وسياساً وحتى تشريعياً وقانونياً.

18. تنامي ظاهرة التعاطي مع منظومة ومؤسسات الامم المتحدة والاتحاد الاوروبي وغيرها من المنظمات والهيئات والمجالس الاقليمية والدولية بمنظور العجز وضعف القدرة على فرض الارادة الوطنية واستقلالية القرار الليبي والتقليل من شأن الكوادر الليبية، خاصة مع النظرة الدونية والسطحية لكوادرنا الوطنية العلمية والاحترافية والمهنية، أدى إلى الافراط في تضخيم صورة وقدرة المؤسسات الدولية والاقليمية في اخراج الدولة الليبية وشعبها من مختنقاته وتأزماته، وبالتالي تقديم التنازلات تليها تنازلات اخرى وتزايد تغلغل المنظمات الاستخباراتية وتدخلها في ادارة الاقتصاد والمشهد الليبي أمنياً وسياسياً على حساب الارادة الوطنية الحرة والسيادة الليبية.

19. ضعف قدرة منظومة التعليم والاعلام ومنابر ومنتديات الثقافة والسياسة والفكر والأدب والفن على نشر وترسيخ قيم الوطنية والمواطنة وتقديس السيادة الليبية وقيم الأمن القومي الليبي خلق حالة من الفراغ القيمي بين الجيل النشئ وشريحة واسعة من الشباب مما تزايد معه حالة اللامبالاة وعدم الاهتمام بالمظهر العام الليبي محلياً واقليمياً ودولياً، بالإضافة لعدم احترام تركيبة ولائحية ونظمية مؤسسات الدولة ومستوى الالتزام بالعمل وانخفاض معدلات المسؤولية تجاه الدولة ومؤسساتها، الامر الذي شكل ظاهرة العزوف على المشاركة في البرامج الوطنية وفاعليات ومناشط وبرامج المؤسسات النقابية والسياسية والمهنية وغيرها، وضعف المبادرة بالإصلاح والتغيير والابداع في مختلف مناحي الحياة.

مع... كل المؤشرات السلبية الملموسة في المشهد الليبي والتي تشكل تحديات حقيقية تمس بالأمن القومي الليبي، الا أن ليبيا بها دائماً وعبر التاريخ وطنيين احرار شرفاء قضيتهم دولة ورسالتهم في الحياة أمن واستقرار ليبيا وسيادتها وكرامة ورفاهية شعبها، هؤلاء يعملون في صمت خلف الصفوف والاضواء متجاوزين عقد الانا والذات والمصالح الفئوية والجهوية والسياسية والأيدولوجية، هؤلاء تتزايد اعدادهم يوم بعد يوم ووعيهم متزايد وفهمهم عميق لحقيقة ما يحاك ضد الدولة الليبية من مؤامرات وما تواجهه مؤسساتها وشعبها من تحديات، والسؤال المهم في هذا الصدد هل المؤسسة الأمنية والشرطية والاستخباراتية والعسكرية والاقتصادية ستكون بالمستوى الذي يؤهلها لتحقيق

مكاسب استراتيجية لصالح الدولة الليبية وشعبها والتقدم نحو تحقيق الاستحقاقات الوطنية العليا وفي مقدمتها تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية والاصلاح والتطوير المؤسسي لتهيئة المناخ لانتخابات برلمانية ورئاسية أمنة وحرة ونزيهة تفرز قيادات وطنية تعي جيداً قيم الأمن القومي الليبي وتعمل على نشر وتعزيز قيم احترام الارادة والاستقلالية الوطنية وصون السيادة الليبية واحترام كرامة وحرية المواطن الليبي؟!!!!.... الاجابة تكمن في نتائج انجاز دراسات علمية تحليلية معمقة لقياس مستوى التقدم في برامج وخطط تجاوز التهديدات للأمن القومي الليبي المشار إليها أعلاه.

حفظ الله ليبيا وشعبها